خلال ندوة عقدها بمقره في النزهة تحت عنوان «خطر الاتفاقية»

«التحالف الوطني»: تأجيل «الأمنية الخليجية» خطوة محمودة.. وإلغاؤها ضرورة

راكان النصف

خليل عبدالله

د. محمد الفيلي متحدثا (تصوير: أحمد المهلهل)

عادل الفوزان

مشعل الوزان

■ النصف: التأجيل لا يعني شيئا أمام الدستور سيما وأن بعض المواد مبهمة وغير واضحة

■ عبد الله: سنلجأ إلى المحكمة الدستورية للعمل على رفض الاتفاقية وأستغرب توقيت إثارتها

■ الفيلي: التصديق على الاتفاقية مجازفة.. وليس من مصلحة الكويت أن ترمي نفسها للمجهول

■ الفوزان: يجب استمرار الضغط لجعل الحكومة تسحب الموضوع.. وإذا وصلت الأمور للحريات فسننتفض

■ الوزان: البنود مخالفة للدستور .. والحريات لا يمكن التنازل عنها أو التهاون بشأنها

كتب مصطفى كامل

أكد النائب راكان النصف أن عملية تأجيل نقاش الاتفاقية الأمنية إلى دور الانعقاد المقبل أمر محمود وخطوة تحتسب لرئيس مجلس الامة مرزوق الغانم، منوها في الوقت ذاته الى ان الموضوع قادم لا محالة وستتم مناقشتها وان الحل الأفضل هو إلغاؤها لأن التأجيل لا يعني شيئا أمام الدستور سيما وأن بعض موادها مبهمة وغير واضحة.

وأشار إلى أن بعض بنودها تتحدث عن الشان الداخلي متسائلا ما هو مفهوم الشان الداخلي لكل دولة، موضحا أن الكويت يتم فيها عقد ندوات ومسيرات وهي امر عادي في حين أنها ممنوعة في دول خليجية أخرى فهل تدخل هذه ضمن الشان الداخلي؟.

واضاف النصف خلال ندوة التحالف الوطني الديمقراطي التي عقدت أمس الاول بمقر التحالف في منطقة النزهة تحت عنوان «خطر الاتفاقية» ان بعض المواد لم تستثن أحدا من المحاسبة منوها أن المادة الثانية تتحدث عن تعاون القوات في مطاردة الخارجين عن القانون والنظام أيا كانت جنسياتهم ولم تستثن أحدا، كما أن المادة الرابعة فيها انتهاك واضح وصارخ للدستور الكويتي الذي يحمي حقوق المواطنين والمقيمين.

وبين النصف إلى أن بنودا كثيرة بالاتفاقية مبهمة وغير واضحة خاصة فيما يتعلق بتسليم المطلوبين الذي لا يقتصر على المحكومين، بل يمكن أن يتجاوزهم إلى أي شخص آخر، مستغربا عدم وجود اي ضمانات في هذه الاتفاقية لسرية التحقيقات، بالاضافة الى التوسع في تسليم حتى غير المتهمين الخليجيين.

وذكر ان ما يروج له البعض بان الرفض يعني ان الكويت تريد الانسلاخ من المنظومة الخليجية كلام غير صحيح فالكويت رفضت اتفاقيات خليجية في عامي 1981 و1994 وكذلك اتفاقية الإرهاب عام 2004» لافتا إلى أن بعض القياديين في دول الخليج ينظرون إلى الكويت على أنها نشاز وهي ليست كذلك، بل نحن نراها متميزة في الحريات والديمقراطية.

وأشار النصف إلى أن هناك من يحاول إيصال رسالة إلى سمو الأمير بان شعبك يريد إحراجك مع دول الخليج برفض الاتفاقية»، قائلا «أنت يا سمو الأمير المميز بين حكام الخليج لأنك جئت إلى الحكم برغبة شعبك وباختياره.

واستطرد بالقول صحيح اننا تاخرنا في التعليم والبنيان والتطور الا اننا مازلنا على هويتنا ولم نتغير أبدا، والكويت التي استقبلت المفكرين والادباء وحمتهم ستظل كذلك مؤكدا أن الكويت لم تقصر مع انظمة الخليج، وما يراه البعض نشازا نعتبره تميزا.

من جهته، رأى الخبير الدستوري وأستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت د.محمد الفيلي أن التصديق على تلك الاتفاقية مجازفة نتيجة الفراغ التشريعي لافتا إلى أنه ليس من مصلحة الكويت أن ترمي نفسها في المجهول وقال ان من مبررات وجود مؤسسات المجتمع المدني السياسية والمهنية هو التعامل مع قضايا الرأي العام وما يمارس هنا هو في إطار منطقي وعادي مشيرا إلى أنه يجب ألا يُفهَم أن رفض الاتفاقية يعني رفض الامن والأمان الموجود فهذا أمر غير صحيح، بل الرفض هو لبنود اتفاقية تنتقص من الدستور الكويتي وتهدد حريات المواطنين.

وأضاف الفيلي «اننا الآن نسير بطريق الكونفيدرالية الخليجية وفق أوجه متعددة لتبادل العلاقات الانسانية والأمنية وغيرها من العناصر» مؤكدا أن مؤسسات المجتمع تحتاج إلى تنشيط العمل لأن عملها يعتبر جزءا من الأمن.

وأشار إلى انه في عام 1994 رفضت الكويت التوقيع على احدى الاتفاقيات الامنية ولم تتدهور العلاقات الخليجية لافتا الى أن الكويت علاقتها مع الخليج لا يمكنها أن تفسدها مثل هذه الاتفاقية، موضحا أن الامن هو غرض أساسي للحرية في ظل حماية المشروعية الا وهو الدستور الكويتي، الذي يعتبر قانونا ينظم عملية الحكم والحقوق والواجبات ويعتبر هو هرم للتشريع الكويتي.

ولفت إلى أن الاتفاقية ينقصها الوضوح، وهذا عنصر أساسي وان كان التكليف غامضا فسيفقد مشروعيته مؤكدا أن مواد كثيرة في الاتفاقية غامضة ومنها المادة الاولى، حيث يستخدم لفظ تعاون ثم نكتشف أن هناك فراغا فيما بعد التعاون بالإضافة الى اشتراك القوات الامنية بعملية الاستدلال ولا نعرف ان كان قصدهم التحريات الاولية ام التحقيقات.

وذكر أن مسالة المعلومات المتبادلة بين وزارات الداخلية تنتهك حقوقنا الشخصية، لانه لا يوجد في الكويت تشريع عام للتعامل مع الخصوصيات ولكل شخص حقوقه الشخصية، فتبادل المعلومات يمثل انتهاكا لحقوقنا في ظل عدم وجود ضوابط تشريعية.

وقال الفيلي ان هناك عدم منطقية بين المقدمات والنتائج في هذه الاتفاقية إذ فيها بعض المواد الغامضة إضافة إلى إشارات لتشريعات تحتاج الى استكمال، لافتا إلى أن التصديق عليها يعتبر مجازفة نتيجة وجود فراغ تشريعي في بعض الدول، الأمر الذي سيجعلها قوانين وطنية، الامر الذي سيقيد قدرات الشعوب على التشريع مستقبلا.

بدوره قال الأمين العام لـ«التحالف الوطني» عادل الفوزان إن التحالف يعارض الاتفاقية الامنية وإن جاءت بعد خمس سنوات فسنعارضها كذلك لأن معارضتنا لها نابعة من حرصنا على الدستور وحريات المواطنين.

ودعا الفوزان إلى «الضغط لجعل الحكومة تسحب الاتفاقية، وإذا وصلت الأمور إلى الحريات فسننتفض»، وأشار الفوزان إلى أن بداية الاتجاه للاتحاد الخليجي هو توحيد الجهود ودفع الاستراتيجيات والعمل على توسعتها في جميع الميادين لا في الجانب الأمني فقط، مشيرا الى أن الاتفاقية لا جدوى منها.

واستغرب الفوزان عملية طرحها 3 مرات ومحاولة التغيير في بعض بنودها فقط، لافتا إلى أن الكل يجمع على مخالفتها لمواد الدستور الذي يميزنا عن غيرنا ولفت الى ان أعضاء مجلس التعاون الخليجي يجتمعون بشكل دائم وقضية تبادل المعلومات بينهم جارية لدرجة انهم يتبادلون معلومات عن أشخاص كثر، مشيرا الى انه مطلوب منا الضغط لجعل الحكومة تسحب هذه الاتفاقية أو أن يسقطها مجلس الأمة.

وأكد ان الوضع بالكويت الآن دقيق جديدا وعلى الكل الحذر منه، مشيرا إلى أن توقيت الحكومة في طرح هذه الاتفاقية أمر مستغرب مضيفا أنها حكومة غريبة وكلما خرجنا من مازق ادخلتنا في مازق آخر.

وأوضح انه من الممكن ان نتعاطى مع القضايا السياسية ونناقشها لكن لا يمكننا السكوت إن وصل الأمر إلى الحريات فإننا سننتفض .

اما عضو قائمة الوسط الديمقراطي الجامعية مشعل الوزان فقد اعتبر أن تلك الاتفاقية تستهدف حماية الحكام فقط مشددا على أنه لا اتفاق مع دول مليئة بسجناء الرأي وتساءل هل ستعمي هذه الاتفاقية الشعوب في الخليج أم الحكام؟ مؤكدا أن هدفها هو حماية الحكام وكراسيهم ولذلك نحن نرفضها لتعارضها مع الدستور الكويتي وعلينا جميعا مواجهتها

وأشار الوزان إلى أنه ليس من المنطق ان نوقع اتفاقية امنية مع دول سجونها مليئة بمحكومين في قضايا الرأي»، مشيرا الى انه «من غير المعقول القبول بهذه الاتفاقية، لاننا لن نستطيع وقتها الحديث او انتقاد اي شيء يحصل في أي بلد مهما كان بسيطا»، مشيرا إلى أن «ما يميز الكويت عن غيرها من بلدان الخليج هو مقدرة مواطنيها على الانتقاد وحرية التعبير ولا نريد أن نخسر ذلك.

الى ذلك فقد أكد ممثل المنبر الديمقراطي الدكتور عبد الله الوتيد إننا نتمنى ان تلغى هذه الاتفاقية اليوم قبل غد وذلك لأنها تخالف الدستور الكويتي ولأني باحث في العلوم الانسانية سأتكلم عن التطور الإنساني وارتباطه بالحريات والتطور.

وأشار الوتيد إلى ان الحريات هي مركز الصراع الإنساني وركيزة الحياة الأساسية والعبودية قد أخذت ما أخذت من تاريخ العبودية وهي سلوك شائن واوضح الوتيد ان الانسان عانى منذ بداياته للتحرر من العبودية، والقرون السابقة كانت متخلفة ادت إلى تعطيل مسار التاريخ الإنساني مشددا على أن الاتفاقية تخالف الدستور وأن الحريات هي مركز الصراع الإنساني في العالم المعاصر.

بينما شكر ممثل التحالف الاسلامي الوطني النائب خليل عبد الله رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم علي إعلانه تأجيل مناقشة الاتفاقية ولكنها لم تنته لانها لم تلغ، مشيرا إلى أنها غيرَ دستورية وأن الارض والكيان والوطن اهم من كل شيء، وأن هذه الاتفاقية تمس كيان الدولة وشرعيته وتتعدى عليه مشيراً «الاتفاقية تمس كيان الدولة وساطعن فيها أمام المحكمة الدستورية. وأشار عبد الله إلى ان هناك مبادئ دستورية يجب ألا نخرج عنها، ويجب على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الامة تقديم تقريرها بشان الاتفاقية إما برفضها أو قبولها مع توضيح الاسباب، ثم تتم مناقشتها داخل مجلس الامة.

وأكد أنه سيعمل على اللجوء إلى المحكمة الدستورية للعمل على رفض هذه الاتفاقية إذا اقرها لا قدر الله مجلس الامة.

واستغرب عبد الله توقيت إثارة القضية ومن الذي أثارها؟ مشيرا الى ان «الأسباب أمامي هي أن إثارة الاتفاقية هي لإثارة البلبلة في الشارع وخلق حالة عدم استقرار بالشارع السياسي أو للتغطية عن شيء آخر». مؤكدا ان كل شخص يفهم سيرفض هذه الاتفاقية.

ولفت عبد الله إلى أن الاتفاقية تعارض حتى الاتفاقيات في مجلس الأمن، مطالبا الجميع بوقفة جادة ضدها، مؤكدا تمسك الكل بالشرعية والدستور الكويتي.

أكد ضرورة استمرار الحراك التوعوي الرافض للاتفاقية الأمنية

العازمي: نحتاج إلى تكامل اقتصادي واجتماعي خليجي بدلاً من الحديث عن تقييد الحريات

■ شعبنا نشأ على الحريات والديمقراطية والواجب أن يقوم بتصديرها إلى الأشقاء

■ شرح المخالفات الموجودة لأكبر عدد من المواطنين ليكونوا حائط الصد أمام البنود الغامضة

حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي أن تأجيل الاتفاقية الأمنية الخليجية جاء بعد ضغط شعبي ونيابي من أجل الإبقاء على مكتسبات الشعب الكويتي وحرياته، مشددا على ضرورة استمرار هذا الضغط من أجل رفض الاتفاقية بالكامل وليس تأجيلها فقط لأنها تنقص من سيادة دولة الكويت وتناقض دستورها.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي أن الاتفاقية لا تهدف إلى تحقيق مصالح الشعب، لافتا إلى أن الغموض الذي اكتنف بعض المواد جعله كمقرر للجنة الشؤون الخارجية يعلن عن موقفه واضحا برفضها قبل عرض الأمور على التصويت داخل أو خارج اللجنة، محذرا في الوقت ذاته من محاولات تلبيس الموضوع على الشعب من خلال وسائل الإعلام الحكومية التي تنظر إلى الموضوع من جانب واحد، وأيضا من خلال بعض النواب المحسوبين على الحكومة ويروجون لمثل هذه الاتفاقيات لإرضاء السلطة على حساب الشعب.

وأشار إلى أنه من الضروري التركيز بين دول التعاون على التكامل الاقتصادي والإجتماعي قبل الحديث عن تقييد الحريات، وأن يترك لكل دولة أن تتعامل وفق قوانينها ودستورها كما هو حادث في الاتحاد الأوروبي كمثال ناجح للتكامل، مؤكدا أن الشعب الكويتي نشأ على الحريات والديمقراطية والواجب أن يقوم هو بتصدير هذه الحريات إلى الأشقاء في دول التعاون لا أن يستورد اتفاقيات تناقض ما تربى عليه الشعب وتكمم أفواه المواطنين.

وقال العازمي إن الاتفاقية تناقض الدستور من عدة أوجه وعلى رأسها أنها ناسخة لكل القوانين الموجودة قبل إقرارها، مما يعني أن قوانين الكويت لن يكون معترفا بها فور إقرار الاتفاقية، مبينا أن قضية تسليم الخارجين على القانون والنظام أيا كانت جنسيتهم بين دول المجلس، كارثة داخل الاتفاقية حيث لم تضع تعريفا محددا للخروج على القانون والنظام ولم تحدد العقوبة، مما يعني أن أي مواطن يتحدث في سر أو علانية عن دولة خليجية وترى هذه الدولة أنه أساء إليها – من وجهة نظرها– تكون عاقبته المحاكمة غير معلومة العواقب في هذه الدولة، وهو ما يتعارض شكلا ومضمونا مع دستور الكويت.

وبين أن الاتفاقية أيضا تستبيح المعلومات الشخصية للمواطنين عبر نص ملزم للدول الأعضاء بضرورة إحاطة الآخرين بأسماء وتوجهات وأوضاع المطلوبين إذا طلب منها ذلك، وهو ما يعد انتهاكا صريحا لأحكام الدستور، بالإضافة إلى التعاون الميداني خلال الاضطرابات دون أن يحدد ماهيتها، والدعوة إلى توحيد القوانين والأنظمة وغيرها من النصوص الغامضة التي سنعمل على توضيحها بشكل كامل للشعب من خلال مذكرة متكاملة في سبيل جهودنا لتكوين رأي عام واضح ومستمر لرفض الاتفاقية مهما كان حجم التعديل فيها او الترويج لها.

وشدد العازمي على ان التاريخ لن يرحم نواب المجلس الحالي في حال تم إقرار مثل هذا الاتفاق وسيكون الأمر وصمة عار في جبين الأعضاء، موضحا أن غضبة الشعب على هؤلاء النواب لن تكون محدودة، وأن الشعب وحده القادر على إسقاط مثل هذه الاتفاقات المخالفة للدستور في حال تم تمرير مثل هذا الاتفاق عبر النواب المحسوبين على الحكومة او تم حل مجلس الأمة وإصدار الاتفاقية بمرسوم ضرورة.

وطالب العازمي في ختام تصريحه باستمرار الحراك التوعوي المناهض للاتفاقية حتى تصرف الحكومة النظر عنها لا في دور الانعقاد الحالي ولا في أي دور انعقاد، مشيرا إلى أهمية شرح المخالفات الموجودة لأكبر قدر ممكن من المواطنين حتى يكونوا هم حائط الصد المنيع أمام هذه الاتفاقية أو غيرها من الأمور التي تنتهك سيادة الوطن وتهدد مكتسبات وحريات مواطنيه.

أكد أنها تمثل خطوة إلى الأمام في مسيرة الاتحاد المنشود

الجنفاوي: الاتفاقية الخليجية استكمال للتعاون الإستراتيجي بين دول المجلس

خالد الجنفاوي

قال الكاتب الصحافي خالد الجنفاوي إن الاتفاقية الأمنية الخليجية تعتبر استكمالا للتعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتمثل خطوة الى الامام في مسيرة الاتحاد المنشود.

وأضاف الجنفاوي خلال مشاركته في برنامج سياسي بتلفزيون دولة الكويت الليلة قبل الماضية ان الاتفاقية تؤكد على التعاون بين الاطراف وفق تشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية بحيث تعمل كل دولة وفقا للتشريعات النافذة لديها.

وأوضح الدكتور الجنفاوي ان الجدل المثار حول الاتفاقية في دولة الكويت يشكل ظاهرة صحية تعبر عن مدى سماحة الشعب الكويتي وارتفاع سقف الحريات والتعبير والرأي والرأي الاخر وأن الكويتيين هم أهل الشورى الذي انتهجوه مبدأ لهم عبر تاريخهم.

وحذر من مغبة انتقال الجدل الدائر في البلاد حول الاتفاقية الى الشارع مشددا على ضرورة التعاطي مع الاتفاقية الامنية بمنطق عقلاني وعلمي ودستوري ضمن اطار حوار بناء وديمقراطي يهدف الى تحقيق مصلحة الكويت وأهلها.

وأوضح أن الاتفاقية من الافضل مناقشتها داخل أروقة مجلس الامة والاطر التشريعية والدستورية المختصة وأن يكون النقاش بناء وديمقراطيا دون تشنج مع وجوب إعمال مفهوم الموضوعية والعلمية في الطرح خصوصا ان الاتفاقية تتعلق بامور واليات فنية تحتاج الى خبراء في مختلف المجالات.

وأشاد بتصريحات رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم اليوم التي دعا من خلالها الى التريث في اقرار الاتفاقية الامنية ودراستها من مختلف جوانبها والتأكد من عدم تعارضها مع الدستور أو قوانين الدولة.

وبين الدكتور الجنفاوي أن الاتفاقية تؤكد على التعاون والتنسيق بين الدول الخليجية كما تعنى مضامينها بالتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم العابرة للقارات والحدود بين الدول والجرائم الالكترونية وغسل الاموال.

وقال ان الاتفاقية تعنى ايضا بالمحافظة على الامن والاستقرار في دول المجلس لافتا الى وجوب عدم تحميل هذه الاتفاقية ما لا تحتمل من أمور بعيدة كل البعد عنها خصوصا أنها لا تنتقص من الحريات الشخصية أو حرية التعبير وما شابه ذلك.

وذكر ان الاتفاقية تحمل في طياتها جوانب ايجابية وانسانية عديدة تهم المواطن الخليجي وتساهم في خدمته والتيسير عليه أثناء التنقل بين دول المجلس وتقديم المساعدات اللازمة له في حال تعرض الى أي طارىء خلال السفر.